حركة الكرامة ثورة تصحيحية شاملة

الأيام

4

فضاء

الاثنين 27 رجب 1434 الموافق 26 مايو 2014

السنة الأولى - العدد 34

«ليبيا شجرة نتفيّأ ظلالها لأننا غرسناها بأيدينا وسقيناها بدمنا»

تدلّ المؤازرة العسكرية والاجتماعية لـ«حركة الكرامة» وعمليات التأييد التي يتم الإعلان عنها بشكل تلقائي غير نظامي على أن الليبيين قد طفح بهم الكيل وأصبحوا يبحثون عن أقرب الحلول للوضع السياسي الذي تأزّم حتى لم يعد قادراً على الاستمرار أكثر من ذلك، خاصةً وأن المؤتمر العام قد تحوّل - بطريقة غريبة - إلى حاضنة «شرعيّة» للجماعات التكفيرية، ليحوّل ليبيا بذلك إلى راعية للإرهاب الإقليمي.

أيها السادة.. نحن أمام ثورة تصحيحية تتم مقاومتها باسم الشرعيّة دون أن يعرف أحد ماذا بعد!.

❑ د. عبدالمنعم المحجوب

(1) ثورة تصحيحية

نجحت الثورة في ليبيا لأسباب عديدة أهمها مساندة قوات الناتو للعمليات الميدانية على الأرض بعد أن تم تكييف قرار مجلس الأمن رقم (1973) بشأن منطقة حظر الطيران فوق ليبيا، ليتم السماح لطيران قوات التحالف بالاستطلاع والقصف والاجتثاث (ذكرت ذلك في كتاب صغير بعنوان «غروب أوديسّا» ولم يُقيَّض له النشر بعد).

هكذا نجحت جهود العمليات الميدانية على الأرض بعد توفير غطاء منيع لهم من السماء أشبه بالقبة الحديدية، ولكن هذا الغطاء لم يكن خاصاً بهم فقط، ففي الأثناء - وبينما الثوار الجُدد يبتهجون بانتصاراتهم - تسلّلت الجماعات التكفيرية لتتغلغل في الجسم الليبي بصمت حتى تمكّنت. لم تتقدم لخوض تجربة سياسيّة قد يتغاضى الناس بها عن تراثها الدموي، ولم تعلن عن نفسها بشكل سلمي، ولكنها ما أن استقوت حتى بدأت حربها ضد جميع الليبيين، معتمدة في ذلك على ما يغذيها من دعم وإمداد يصلها من خارج ليبيا.

بدأت بالتصفية الجسدية لقيادات الجيش والشرطة، لتمنع الجيش الوطني من النهوض ثانية بعد أن اعتزل الحرب الأهلية، ولتقضي على الشرطة حتى تتمكن من السيطرة على الشارع الليبي، كانت أدواتها دائماً القتل والتفجير والتلغيم وبث الرّعب، بل وتشكيك الناس في عقيدتهم الوسطيّة من خلال نسف الأضرحة والمساجد، محاولة منها لإغراق البلاد في أتون حرب أهلية.. صامتة حيناً، ومتأجّجة في بعض الأحيان، ومجهولة الأسباب دائماً، دون أن يعلن قادة هذه الجماعات عن أسماء تنظيماتهم، أو يعرف أحد ماذا يريدون، باستثناء كلمة حق أريد بها باطل، هي: «شرع الله» دون أن يحدّدوا - ولا أعتقد أنهم يستطيعون تحديد - معنى هذه العبارة. والأنكأ من كل ذلك أنهم يرتبكون جرائمهم باسم الثورة والثوار.

لهذا السبب كانت الضرورة ملحّةً للبدء في ثورة تصحيحية.

على جانب آخر - وهو أشدّ تضرّراً وأكثر صمتاً - كان على قوات الجيش الوطني بعد أن تم استهداف عناصرها والإجهاز اغتيالاً على المئات منهم، أن تعدّ العدّة لخوض الحرب ضد هذه الجماعات.

القوات المسلحة - التي لا نفتأ نصفها بالمعتزلة، لأنها اعتزلت جانباً ولم تشأ أن تكون طرفاً في التفاعلات السياسية - بدأت «حركة الكرامة» لا لتكون عملية عسكرية ضمن نطاق زمني أو جغرافي محدود، بل لإنجاز هدف محدّد حتى وإن تعددت أوقات وميادين تنفيذه وهو «تطهير البلاد من الجماعات التكفيرية الإرهابية»، وما أن تحرّكت هذه القوات ميدانياً حتى أعلنت القبائل والمكونات الاجتماعية دعمها الكامل لها - مع استثناءات قليلة لأسباب معروفة - كما أعلنت القوات الخاصة وكتائب الثوار وجموع الوطنيين من كل مكان انضمامهم إلى الجيش الوطني لإتمام تنفيذ حركة الكرامة.

إن «حركة الكرامة» إذا اقتصرت على شرق ليبيا وحده لن تكون حلاً جذرياً للمواجهة مع التكفيريين، لأن هذه الجماعات قد نشرت جيوباً تنظيميّة لها في مختلف المدن والقرى الليبية، وهي تعيد تجميع وبناء قواتها بشكل تلقائي بعد كل معركة، وتغيّر مقراتها ومسارح عملياتها بسرعة بعد أن ضمنت خلو الساحة من الشرطة والأمن الداخلي.. الحرب ضدّها إذن لن تكون عسكريّة فقط، بل اجتماعية أساساً، فما لم ينبذ المجتمع ويلفظ هذا الخَبَث فإنه لن ينجو من شرّ هؤلاء التكفيريين دون خسائر.

الغريب هو أن تصدر التصريحات الرسمية مناقضة لحركة الكرامة التي لا يشك ليبيّان وطنيّان في ضرورتها وإلحاحها، لتتهم هذه التصريحات قوات الجيش الوطني بالخروج عن الشرعية، على نحو يشي بأن المؤتمر العام يعمل على توفير الحماية للجماعات التكفيرية، كأنها جزء عضوي منه، أو كأنها - بشكل ما - تسيطر على آلياته في إبداء التصريحات واتخاذ القرارات.

إن العلاقة بين بعض أعضاء المؤتمر العام والجماعات التكفيرية غير معلنة وغير معترف بها، بل ومدانة في أحاديثهم المجانية، وهذا الوضع يلخص السياسة على الطريقة الليبية التي يختلط فيها الحابل بالنابل تحت مسمّى واحد هو: الشرعية.

(2) الشرعية المفترى عليها

عندما انتخب الناخبون مؤتمراً عاماً كانوا بذلك يمنحونه وكالةً مؤقتة مقيّدة تنتهي بأجلها المقرّر، وهي مشروطة بإعداد الدستور صياغةً أو إشرافاً، أي إن التفويض المسنَد إليهم والذي يستطيعون بمقتضاه ممارسة عملهم بالنيابة عمّن خوّلهم إنما يقتصر على إصدار الدستور قبل كل أمر آخر، أما وقد جعلوا سبب انتخابهم وتفويضهم آخر ما يقومون به فإنهم مطالبون أمام ناخبيهم (المواطنين الليبيين) بالتوقف فوراً وإعادة جميع ما نالوه من مزايا بحكم هذا التفويض لأنهم لم يكونوا أهلاً له.

إن ما انتهى إليه أعضاء المؤتمر من تجاوز لحدود النيابة المكلّفين بها هو من قبيل ما يسقط فيه التصرّف بالنيابة، لأنهم لم يوكلوا للقيام بذلك أصلاً، وهم لم يكونوا مطلَقي الصلاحية، بل إن شرط انتخابهم هو تقييد صلاحيتهم وتوقيتها.

لم تكن هذه الوكالة - إذن - مطلقةً دائمةً أو يمكن تكييفها مع المستجدّات كما رأينا تباعاً من حيث تكليف الحكومة تلو الحكومة، أو من حيث التدخّل بإصدار القرارات في الشأن العام، أو غير ذلك مما لا شرعية له ولا مشروعية كأن يقوموا بتعيين أو إقالة من يشاؤون، متى شاؤوا.

وعندما يتحدث المؤتمر العام (أو الحكومة التي أفرزها المؤتمر) عن الشرعية فإنه في واقع الأمر لا يتحدث عن إرادة امتثال عامّة يبديها المواطنون ويعبرون من خلالها عن موافقتهم على النظام الذي أقرّه المؤتمر بنفسه دون الرجوع إلى الشعب، كما لا يتحدث عن سند قانوني عام يحظى بالقبول أو الموافقة غير المشروطة، وكل ما هنالك هو قرارات ونصوص ذات صياغة قانونية قام المؤتمر بوضعها وسنّها لتناسب مصالحه الخاصة، حتى وإن أدّت إلى انتهاك مبدأ المواطنة ومصلحة المواطنين.

من هنا لا يكون من القانوني أو الشرعي - بل حتى الأخلاقي - أن يستمر المؤتمر الذي شرّع لنفسه حق الحكم والاستبداد بالسلطة والاستمرار في التشبث بالكرسي دون مبرّر على الإطلاق، كما لا يكون من القانوني أو الشرعي أن تستمر الحكومات المتتالية التي أفرزها المؤتمر في أداء عملها لأنها - تبعاً - باطلة قانوناً وغير شرعية.

لا معنى للشرعية التي يتشدّق بها المؤتمر الآن، ولقد حاولنا أن نكيّف هذا المفهوم من الناحية الفكريّة بعرضه على منهجيات التعريف والتسمية كما هي متداولة في الفلسفة السياسية للعثور على مبدأ أخلاقي يجيزه، وكما هي متداولة في العلوم السياسية للعثور على نسق إجرائي يبرّره، ولكن النتيجة كانت في الحالتين (صفراً)، فما يجترحه المؤتمر العام حتى الآن، وما تلجأ له الحكومة من حين إلى آخر، إنما هو محض ادّعاء.

إن قابلية الرضوخ لا تعبّر إطلاقاً عن إرادة الامتثال. الأولى هي سمةٌ مَرَضيّة لا تنتج سوى الصمت واللامبالاة، أما الثانية فهي موقف توافقيّ واعٍ يدلّ على الالتزام السياسي واحترام الدولة.

المؤتمر العام لا يفرّق على الإطلاق بين الالتزام السياسي ومجرّد الصمت، ولهذا السبب يجب أن نعي جيداً أن استغلاله للفراغ السياسي أو التهديد به إنما هو من قبيل الخداع الناتج عن «سُعار الحكم».. لا شيء آخر يمكننا به وصف هذا التشبّث الغريب بالاستمرار في السلطة.

وإلى المؤتمر العام نقول:

لقد استمرأتم السلطة، وأصابكم سُعار الحكم، ولحقتكم لعنة الكرسي، فأصبحتم تختلقون الأعذار لكي لا يجد أحدٌ مبرّراً لإزاحتكم.

صار تشبثكم بالشرعية أضحوكة لا تنمّ إلا عن جهل ومراهقة سياسية يساندكم فيهما المفتي العام باسم الدين كأنما هو الوكيل عن أمر العقيدة بين العباد.

إن جريرتكم هذه تؤدي إلى تغييب الليبيين عن واقعهم، وتجهيلهم بمعادلة الحقوق والواجبات، وإجمالاً نسف مبدأ المواطنة والديمقراطية وهو المبدأ المنظّم لعمل الدولة وسبب استقرارها واستمرارها. ولكن الليبيين - وإن سكتوا حيناً - إلا أنهم يعودون ليبدؤوا من جديد، بعد أن يقوموا بغربلة تجاربهم وصقلها ومحو خَبَثِها، هكذا يقول التاريخ.

(3) وماذا بعد؟

الجيش الوطني الليبي هو صمّام الأمان المحايد الوحيد الذي يجب أن تُسند له مهمة الإشراف على متابعة ومراقبة التحول السياسي القادم، وإذا فكّر الليبيون جذرياً في إنقاذ أنفسهم من الوضع الحرج الذي تمر به البلاد الآن، وأرادوا أن يتم إخراج الدولة من عنق الزجاجة التي حُشرت فيه، ليس أمامهم في المرحلة القادمة إلّا إتباع الخطوات التالية:

-1 استمرار الحكومة الحالية في تسيير أعمال الدولة بضمان القيادة العامة للجيش الوطني الليبي إلى أن يتم الإعلان عن موعد الانتخابات القادمة، يعود الجيش بعدها إلى ثكناته ملتزماً بحماية الوطن والدفاع عنه.

-2 حل المؤتمر الوطني العام، وتجميد قراراته السابقة، وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر مع استمرار الحكومة خلال هذه الفترة في تسيير الأعمال تحت إشراف رقابي من لجنة قضائية.

-3 إلغاء جميع المؤسسات والهيئات والغرف التي تكوّنت بشكل استثنائي بعد الثورة.

-4 اعتبار التشكيلات المسلحة - مهما كانت صفتها - خارجة عن القانون ما لم تعلن انتماءها للجيش الوطني الليبي.

-5 تجميد عمل جميع الكيانات السياسية من أحزاب وكتل وجماعات وتنظيمات وتحالفات إلى حين صدور تشريع جديد ينظّم عملها.

-6 إنجاز استشارة وطنية شاملة هي الأولى من نوعها لاتخاذ قرارات سياديّة دائمة يساهم فيها جميع الليبيين ويُستخدم فيها الأسلوب المباشر، وتتناول الاستشارة الوطنية الموضوعات التالية:

أ- إعادة إقرار الشكل السيادي للدولة (برلماني، جمهوري، ... إلخ).

ب- إقرار إطار عام للمشاركة السياسية (مستقلة، حزبية، ... إلخ).

ج- إقرار برنامج زمني لإنهاء المرحلة الانتقالية وتأسيس الدولة نمطياً.

تستمر هذه الاستشارة لمدة شهرين، ويُصار إلى إنفاذ نتائجها على الفور دون اعتراض.

الليبيّون بين سقوطهم في عقيدة الرضوخ أو التزامهم بإرادة الامتثال.. عليهم أن يختاروا!

المعتزلة هم الوطنيّون الحقيقيّون